



مجلس نواب الشعب
النائب ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الفلاحة و الأمن الغذائي
و التجارة و الخدمات ذات الصلة

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

مراسلة رقم 339 / 2018

تونس في 12 جويلية 2018

سؤال كتابي إلى وزيرة السياحة بمعنى الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع: بخصوص سوء معاملة النزل التونسية للسياح الجزائريين

سيدتي الوزيرة، سلاما واحتراما، أما بعد،

قال نائب رئيس النقابة الوطنية للوكالات السياحية الجزائرية شريف مناصر في حديث لصحيفة "النهار" الجزائرية، أن النزل التونسية قد رفعت أسعار الحجوزات بنسبة 30 بالمئة بالنسبة للجزائريين.

وأضاف أن العديد من النزل وضعت تعليمات تقضي فيها برفض إستقبال العائلات الجزائرية وحتى التونسية، مشيرا إلى أن أغلب النزل التونسية قد أصبحت تتعامل بحدة مع السياح الجزائريين منذ عودة السياح الأوروبيين.

سيدتي الوزيرة، الرجاء التوضيح

المصاحيب: نسخة من مقال جريدة النهار

سيدي الوزير نذكركم، بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن تساؤلاتنا في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها. وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في انتظار ردكم سيدتي الوزيرة، تقبلوا أسمى عبارات التقدير.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب ياسين العياري

اجابة عن أسئلة النائب بمجلس نواب الشعب
السيد ياسين العياري
حول السوق الجزائرية

السؤال (الجزء الأول):

طلب توضيح بخصوص تصريحات نائب رئيس النقابة الوطنية للوكالات السياحية الجزائرية لصحيفة النهار الجزائرية حول ترفيع النزل التونسية في أسعار الحجوزات بنسبة 30 بالمائة للجزائريين.

الجواب :

استنكرت الجامعات المهنية الوطنية في القطاع السياحي تصريحات نائب رئيس النقابة الوطنية للوكالات السياحية الجزائرية لصحيفة النهار الجزائرية حول ترفيع النزل التونسية في أسعار الحجوزات بنسبة 30 بالمائة للجزائريين. حيث أصدرت بيانات تستغرب فيها هذه التصريحات التي لا تعكس حقيقة ما يوليه المهنيين من أهمية وترحاب للأشقاء الجزائريين.

هذا ولم تتلقى مصالحنا المركزية او ممثلية السياحة بالجزائر أي تشكيات من قبل وكالات الاسفار او الحرفاء الجزائريين في هذا الخصوص.

كما أكد المهنيون انه يقع تحديد الاسعار وفقا لشروط تعاقدية يتم الاتفاق في شأنها مسبقا بين وكالات الاسفار ووحدات الفندقية والتي تختلف حسب الأصناف والخدمات المسداة مبينين ان تسويق العديد من النزل التونسية يمر عبر العديد من المنصات ومركزية الحجز وبالتالي فان الحجز الالكتروني لا يميز بين الجنسيات في حين ان الحجز المسبق يمكن ان يوفر تخفيضات هامة للحريف.

هذا وتجدر الإشارة ان الخطط والبرامج الترويجية المنجزة خلال السنوات الأخيرة من قبل وزارة السياحة والصناعات التقليدية بالتنسيق التام مع أصحاب المهنة قد ساهمت بشكل ملحوظ في هيكلة هذه السوق وذلك على غرار الأسواق السياحية التقليدية وأصبح تسويق المنتج السياحي التونسي يمر عبر الفاعلين في القطاع السياحي من مركزيات للحجز ووكالات اسفار وشبكات البيع الامر الذي يؤكد حجم العقود التجارية المتنامية التي يبرمها المهنيين التونسيين والجزائريين خاصة على اثر المشاركة في المعارض والصالونات وخلال ورشات العمل واللقاءات التي يساهم في تنظيمها الديوان الوطني التونسي للسياحة (وكذلك حجم الوافدين المتزايد على الوحدات الفندقية).

كما تتضمن الحملات الترويجية التي ينجزها الديوان الوطني التونسي للسياحة بصفة دورية بالاعتماد على وكالات اتصال مختصة رسائل تدعو الحريف الجزائري الى الحجز



المبكر وأهمية المرور عبر وكالة اسفار جزائرية مرخص لها لتعاطي النشاط السياحي من اجل ضمان الحجز من ناحية والحصول على أسعار تفضلية من ناحية أخرى.

السؤال (الجزء الثاني):

طلب توضيح بخصوص تصريح نائب رئيس النقابة الوطنية للوكالات السياحية الجزائرية لصحيفة النهار الجزائرية والتي تضمنت ان العديد من النزل وضعت تعليمات تقضي فيها برفض استقبال العائلات الجزائرية وحتى التونسية، مشيرا الى ان اغلب النزل التونسية قد أصبحت تتعامل بحدة مع السياح الجزائريين منذ عودة السياح الاوروبيين.

الجواب :

في إطار التحري بخصوص ما ورد من تصريحات من طرف نائب رئيس النقابة الوطنية للوكالات السياحية الجزائرية لصحيفة النهار الجزائرية وعلى إثر الاتصال بالجامعات المهنية التونسية في القطاع عبرت الجامعات المذكورة عن شديد استغرابها بخصوص هذه التصريحات نافية ان يكون لها أي علم بأن النزل التونسية قد أصدرت تعليمات تقضي فيها برفض استقبال العائلات الجزائرية.

كما اكدت كل من الجامعة التونسية للنزل والجامعة التونسية لوكالات الاسفار والسياحة ان الحريف الجزائري محل استقبال وترحاب في كافة الوحدات الفندقية والمحطات السياحية مؤكدا ان السوق الجزائرية تحضى بقسط هام من طاقة الايواء والتي تم وضعها على ذمة وكالات الاسفار الجزائرية وفقا لشروط تم الاتفاق بين الطرفين في شأنها مسبقا. غير ان بعض التصرفات الفردية التي يقدم عليها بعض مسدي الخدمات على غرار المكاتب الجزائرية للخدمات والسياحة تعتبر استثنائية ولا تعكس ما اكتسبه كافة الفاعلين في القطاع السياحي بالبلدين من مهنية في المجال.

ويبقى الحريف الجزائري على غرار بقية الحرفاء مدعو الى ضرورة التأكد من توفر الحجز المسبق بالنزل المقصودة وذلك تفاديا لتعرضه لإشكاليات نتيجة لتجاوزات فردية محتملة قد يقدم عليها بعض مسدي الخدمات.

علما وان المصالح المختصة بوزارة السياحة والصناعات التقليدية ملتزمة بتمسكها بتطبيق القانون بكل صرامة على كل الأطراف المهنية التي يثبت اخلالها بالتزاماتها تجاه السياح.

كما تؤكد الوزارة ان السائح الجزائري محل تجيل واهتمام خاص من قبل السلط الرسمية ومهني القطاع السياحي التونسي وذلك بالنظر للعلاقات المتميزة التي تربط البلدين الشقيقين.

ولتجاوز هذه الإشكاليات تمت دعوة رؤساء الجامعات المهنية المعنية بالقطاع السياحي بالجزائر قصد إستقبالهم يوم الجمعة 10 أوت 2018 من قبل السيدة وزيرة السياحة والصناعات التقليدية والسادة رؤساء الجامعات المهنية للسياحة التونسية لتوضيح مجمل هذه المسائل.

